مؤسسة الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2011/3/15، العدد 1133

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات (2–6)

– مولخو: نتنياهو ينوي القيام قريباً بمبادرات حسن نية إزاء الفلسطينيين
– مقرب من نتنياهو: قرار بناء 400 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية اتُخذ بالتنسيق مع الإدارة الأميركية
– ليبرمان: "حماس" قادرة على السيطرة على الضفة الغربية
– لجنة الدستور في الكنيست تصادق على "مشروع قانون النكبة"

مقالات وتحليلات (7–10)

– شمعون شطاين: انعكاسات أحداث الشرق الأوسط على علاقة الاتحاد الأوروبي بإسرائيل
– عوزي دايان: مبادرة إيتامار: السيطرة على غور الأردن

الأعداد السابقة متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[مولخو: نتنياهو ينوي القيام قريباً
بمبادرات حسن نية إزاء الفلسطينيين]

"معاريف"، 2011/3/15

قال يتسحاق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية إلى المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، إن بنيامين نتنياهو ينوي القيام بمبادرات حسن نية إزاء الفلسطينيين قريباً. وقد وردت أقواله في أثناء اللقاء الذي عقده أمس (الاثنين) مع مندوبي الرباعية الدولية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، مؤكداً أن هذه المبادرات تهدف إلى إقناع [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس بالعودة إلى طاولة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

من ناحية أخرى، ما زال نتنياهو يعد العدة لإلقاء خطاب "بار إيلان 2" في غضون الأسابيع القليلة المقبلة والذي سيطرح فيه خطة سياسية جديدة يبدو أنها ستتضمن إقامة دولة فلسطينية ذات حدود موقتة.

ورفض مولخو الادعاء بأن أعمال البناء في المستوطنات تشكل عقبة أمام السلام، مشدداً على أن حكومة نتنياهو نفذّت الحد الأدنى من أعمال البناء هذه مقارنة بالحكومات الإسرائيلية السابقة. كذلك قام بتفسير الحاجات الأمنية الضرورية لدولة إسرائيل، مؤكداً أن هناك خشية بالغة من تغير أنظمة الحكم القائمة في الدول المجاورة.

على صعيد آخر علمت صحيفة "معاريف" أن رئيس الحكومة سيلتقي في أوائل شهر نيسان/ أبريل المقبل في برلين مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل، وذلك في محاولة لرأب الصدع بين الاثنين في إثر المحادثة الهاتفية التي جرت بينهما بعد قيام الولايات المتحدة باستعمال حق النقض [الفيتو] لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي

ينص على إدانة أعمال البناء الإسرائيلية في المناطق [المحتلة]. ووفقاً لما نُشر في حينه في صحيفة "هآرتس" فإن نتنياهو أعرب في أثناء تلك المحادثة الهاتفية عن خيبة أمله من تأييد ألمانيا مشروع القرار المذكور، فردّت ميركل عليه مؤكدة أنه هو الذي خيب أملها لأنه لم يفعل شيئاً لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً.

[مقرب من نتنياهو: قرار بناء 400 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية اتُخذ بالتنسيق مع الإدارة الأميركية]

"هآرتس"، 2011/3/15

قال مصدر سياسي مقرب من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لصحيفة "هآرتس" أمس (الاثنين) إن قرار الحكومة القاضي ببناء 400 وحدة سكنية جديدة في الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية]، اتُخذ بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، لذا فإنه حظي بموافقة صامتة من جانبها ومن جانب الفلسطينيين، باعتباره "خطوة مدروسة" تهدف إلى منع قيام المستوطنين بأعمال انتقامية رداً على العملية "الإرهابية" التي وقعت في مستوطنة إيتامار [يوم السبت الفائت] والتي قُتل خلالها خمسة أشخاص من أفراد عائلة واحدة.

وأكد المصدر نفسه أن هذا القرار لن يمس المبادرة السياسية الجديدة لرئيس الحكومة، والتي من المتوقع أن يعلنها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، مشدداً على أن أعمال البناء ستنفذ في المناطق التي يوجد تفاهمات بشأنها مع الفلسطينيين والأميركيين. ووفقاً لأقواله فإن الإدانة الأميركية لهذا القرار "كانت أيضاً منسقة سلفاً."

هذا، وأكد يعقوب غوترمان، رئيس بلدية مستوطنة موديعين عيليت، التي ستقام فيها نصف الوحدات السكنية التي أُقر بناؤها، في مقابلة أدلى بها أمس (الاثنين) إلى صحيفة "ياتيد نئمان" الناطقة بلسان المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، إن بناء هذه الوحدات السكنية أُقر قبل نحو شهرين، وأن "مصادر سياسية قامت باستغلال عملية قتل بشعة تعرض لها يهود من أجل إعلانها." غير أن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية رفض الإدلاء بأي تعقيب على أقواله هذه.

وأدت العملية في مستوطنة إيتامار إلى قيام كتل المعارضة في الكنيست أمس (الاثنين) بسحب اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة التي كانت تقدمت بها في وقت سابق، كما أعلن حزب "إسرائيل بيتنا" إرجاء طرح اقتراحه الداعي إلى إقامة لجنة تحقيق برلمانية بشأن مصادر تمويل منظمات يسارية لحقوق الإنسان، والذي كان من المتوقع مناقشته في لجنة الكنيست غداً (الأربعاء).

[ليبرمان: "حماس" قادرة على السيطرة على الضفة الغربية]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/3/15

قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان إن حركة "حماس" قادرة على السيطرة على الضفة الغربية، وأنها أقوى من حركة "فتح" كثيراً. وجاءت أقواله في أثناء اشتراكه في اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أمس (الاثنين)، مؤكداً أن "التقويمات السائدة في وزارة الخارجية تدل على أن حركة ‹حماس في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] باتت أقوى كثيراً من حركة ‹فتح، وذلك خلافاً لتقويمات أجهزة الاستخبارات المتعددة" [في إسرائيل].

وأضاف أن "‹حماس لا ترغب في السيطرة على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] في الوقت الحالي انطلاقاً من رؤية محنّكة، وهي تنتظر اليوم الذي سيلي حصول محمود عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] وسلام فياض [رئيس الوزراء الفلسطيني] على أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون من المجتمع الدولي وعندها ستسيطر على السلطة."

من ناحية أخرى أكد وزير الخارجية أن "السلطة الفلسطينية لا ترغب في إجراء مفاوضات مع إسرائيل لأنها تعتقد أن في إمكانها الحصول على إنجازات أكثر من خلال نشاطاتها في الحلبة الدولية." ورداً على سؤال عن وجود فارق كبير بين تقويمات أجهزة الاستخبارات وسائر الهيئات الأمنية في إسرائيل وبين تقويمات وزارة الخارجية فيما يتعلق بقوة "حماس" [في الضفة الغربية]، ادعى ليبرمان أن

"وزارة الخارجية كانت الجهة الوحيدة في إسرائيل التي كان لديها تقديرات داخلية في شأن سقوط سلطة [الرئيس المصري السابق] حسني مبارك قبل وقوع الأحداث التي أسفرت عن إطاحة تلك السلطة."

كما أشار إلى أن "إيران تستغل الأوضاع الناجمة عن التسونامي في اليابان والأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، وانشغال العالم بهما، للعمل على تسريع امتلاك أسلحة نووية والقضاء على المعارضة الداخلية"، مشدداً على أن "الإيرانيين يحاولون التغلغل في أماكن لم يكن لديهم مواقع فيها مثل مصر والسعودية، فضلاً عن تحسين علاقات التعاون مع سورية."

[لجنة الدستور في الكنيست تصادق على "مشروع قانون النكبة"]

"معاريف"، 2011/3/15

صادقت لجنة القانون والدستور والقضاء في الكنيست أمس (الاثنين) على مشروع "قانون النكبة" الذي قدمه عضو الكنيست أليكس ميلر من حزب "إسرائيل بيتنا"، بأغلبية أربعة أصوات في مقابل معارضة ثلاثة أصوات. ومن المتوقع أن يتم طرحه على الهيئة العامة للكنيست لإقراره نهائياً بالقراءتين الثانية والثالثة قبل انتهاء الدورة الشتوية الحالية.

ويخول مشروع القانون وزير المالية الإسرائيلية صلاحية فرض عقوبات اقتصادية على هيئات تمولها الحكومة مثل جمعيات أو منظمات أو سلطات محلية في حال قيامها بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وعلى كل من ينفي وجود إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية".

كما ينص مشروع القانون على فرض عقوبات اقتصادية واتخاذ إجراءات قضائية إزاء كل من يصدر بياناً يحرض على العنصرية والعنف و"الإرهاب"، أو يدعم الكفاح المسلح أو أي عمل "إرهابي" ضد إسرائيل.

وقال عضو الكنيست ميلر في معرض تسويغ مشروع القانون هذا "إننا نتحدث عن أمور تهدف إلى وضع حد لمدى استغلال الديمقراطية في إسرائيل".

وقام كل من "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وجمعية حقوق المواطن بتقديم ورقة موقف إلى اللجنة أعربا فيها عن معارضتهما الشديدة لمشروع القانون الذي يلحق برأيهما أضراراً كبيرة بحرية التعبير عن الرأي في إسرائيل. وأكدت جمعية حقوق المواطن أن مشروع القانون خطر للغاية، لأنه يشكل حلقة أخرى في مسلسل الملاحقة السياسية ومحاولة نزع الشرعية عن الجمهور العربي برمته.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

شمعون شطاين – باحث في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب

"مباط عال" العدد 246، 2011/3/14

[انعكاسات أحداث الشرق الأوسط على علاقة الاتحاد الأوروبي بإسرائيل]

- فاجأت الأحداث التاريخية التي يمر بها الشرق الأوسط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأربكتها، إذ طالما اعتبرت الدول الأوروبية المجاورة هذه المنطقة مستقرة. وقد حرص الحكام العرب عبر دعمهم سياسة الاتحاد الأوروبي على تأمين مصالحه التي تتلخص في التدفق المنتظم للنفط والغاز، وكبح توسع الإسلام الراديكالي، ومنع الهجرة غير الشرعية.
- وعلى الرغم من عدم معرفتنا كيف ستنتهي الفترة الانتقالية التي بدأت، يمكن أن نقول إن عهد الاستقرار المزعوم قد انتهى. ويبرز التساؤل عن رد الاتحاد الأوروبي على التغيرات التي تواجهها المنطقة، وانعكاس هذه التغيرات على علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي.
- إن نقطة الانطلاق التي توجه علاقات الاتحاد مع المنطقة الجنوبية للبحر المتوسط والشرق الأوسط هي افتراض وجود علاقة بين أمن أوروبا واستقرارها، وبين الواقع السائد في المنطقة. من هنا يُعتبر الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لهذه المنطقة أمراً حيوياً بالنسبة إلى استقرار أوروبا وأمنها. وقد شكلت هذه الحقيقة أساس الاتفاقات الثنائية التي وُقعت على مر الأعوام بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وأساس مبادرة دول البحر المتوسط في الاتحاد (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا) إلى إنشاء إطار (في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995) سُمّي "عملية برشلونة"، وشاركت فيه

كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول البحر المتوسط التي ليست في الاتحاد.

- وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على البدء بإصلاح بنيوي يهدف من جهة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، ويؤدي من جهة أُخرى إلى نشر الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية الحريات الفردية. وكانت الفرضية الأساسية للعمل أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي من دون ديمقراطية. وجرى تعيين سنة 2010 موعداً لإنشاء منطقة التجارة الحرة (للبضائع) في الشرق الأوسط، والتي يُفترض أن تعكس زيادة التعاون والاندماج بين الاتحاد وجاراته الجنوبية.
- إلاّ إن الرؤيا الأوروبية لم تتحقق، وباستثناء الكلام الأوروبي على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، لم ينفذ الاتحاد الأوروبي ولو جزءاً بسيطاً من جدول أعماله الطموح، على الرغم من الحوافز التي يملكها. إذ ترك لحكام الدول العربية أن يضعوا هم جدول الأعمال، مفضلاً تجاهل المبادىء التي طالب بتحقيقها لمصلحة الدفاع عن مصالحه. وبذلك يمكن القول إن للاتحاد الأوروبي دور في التدهور الحاصل.
- وفي أعقاب الأحداث الأخيرة في تونس ومصر، سارع زعماء الاتحاد الأوروبي إلى إعلان مواقف قاسمها المشترك هو الاعتراف بالحاجة إلى التغيير السياسي، وقرروا في اجتماع طارىء عُقد في 13 آذار/ مارس، البحث في خطة للتعاون مع دول المنطقة وتقديم المساعدة لها.
- إن التعديلات المرتقبة في سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء منطقة الشرق الأوسط، لن تؤثر في نمط التعاون الثنائي مع إسرائيل، كذلك من السابق لأوانه تقدير كيف ستنعكس التغيرات داخل منظمة دول حوض البحر المتوسط على موقع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني ألقى بظلاله على النقاشات الدائرة داخل الاتحاد الأوروبي الذي سيضطر، في إطار استخلاصه الدروس مما يجري، إلى إيجاد سبيل لمنع عرقلة تحقيق أهدافه، لذا يشدد زعماء الاتحاد على ضرورة إحراز تقدم سريع في عملية السلام في الشرق الأوسط، واعتبار ذلك ركيزة مهمة في المساعي الرامية إلى توطيد الاستقرار الإقليمي.

- يمكننا الافتراض أن الاختلاف في تقدير الوضع وفي النتائج المترتبة عليه سيزيد في تعارض وجهات النظر بين الاتحاد وإسرائيل بشأن عدد من الموضوعات السياسية المتعلقة بالتسوية الدائمة، وسيكون لذلك انعكاس سلبي على العلاقة بين الطرفين.

<u>عوزي دايان – لواء (في الاحتياط)،</u>
<u>رئيس مجلس الأمن القومي في إسرائيل</u>
"يسرائيل هَيوم"، 2011/3/15

مبادرة إيتامار: السيطرة على غور الأردن

- إن الجريمة المروعة التي أودت بعائلة فوغل في إيتامار تجعل الدماء تغلي في العروق، إلاّ إنها تستدعي رداً عاقلاً سنطلق عليه اسم "مبادرة إيتامار".
- ما الذي ستتضمنه هذه المبادرة؟ أولاً، علينا إعادة الأمن، وإلقاء القبض على القتلة ومحاسبتهم، ومحاسبة السلطة الفلسطينية أيضاً. فمنذ زمن طويل تتمسك السلطة بموقفها الرافض لكل اقتراح ومبادرة، وتعلن عدم استعدادها الدخول في مفاوضات مباشرة من دون شروط، وهي خطوة أولى وطبيعية في كل حوار؛ ثانياً، علينا التخلص من الصيغة الفاشلة التي تقول "السلام يحقق الأمن"، فوحده الأمن يحقق الأمن، ومن دون أمن لا وجود للسلام. ومن الواضح ألاّ فائدة من الانكباب على "خطاب بار إيلان 2"، وإنما يجب التخطيط لعملية "الجدار الواقي 2" [نسبة إلى العملية التي شنها شارون في سنة 2002 على الضفة الغربية].
- مع مرور الأعوام توسعت إيتامار جنوباً حتى وصلت إلى "هضبة 777" التي تشرف على غور الأردن، وهو المنطقة رقم واحد من حيث الأهمية الأمنية الوطنية. إن من حق كل دولة الحصول على حدود قابلة للدفاع عنها، فكيف بالأحرى إسرائيل، وقد صدق رئيس الحكومة عندما قال في أثناء زيارته لغور الأردن إن هنا تقع الحدود الشرقية لأمننا.

- يُفترض بالحدود القابلة للدفاع أن تلبي ثلاث حاجات أمنية أساسية: الحاجة الأولى هي الحفاظ على العمق الاستراتيجي، إذ تبلغ مساحة إسرائيل من نهر الأردن حتى البحر المتوسط نحو 64 كيلومتراً، وهذا يشكل الحد الأدنى للعمق الاستراتيجي الذي يزداد أهمية في هذه الفترة التي تسعى فيها إيران للحصول على القدرة النووية، وزيادة عدد الصواريخ الباليستية، والقذائف البعيدة المدى، والتي تهدد بصورة أساسية المراكز الآهلة.
- وتكمن الحاجة الأمنية الثانية في القدرة على مواجهة هجوم تقليدي من الشرق، إذ عاد الغموض بقوة إلى الشرق الأوسط. فالقوات الأميركية تواصل خروجها من العراق، ولا أحد يعرف ماذا سيحدث هناك بعد أعوام، أو ماذا سيجري في الأردن. وفي مثل هذه الحالة لم يعد نشوء جبهة شرقية مجرد إمكان ضئيل، فنحن بحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرة على الدفاع عن أنفسنا في وجه هجوم يُشن علينا من الشرق.
- أمّا الحاجة الثالثة فهي تجريد المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية من السلاح، إذ إن بقاء إسرائيل في كل المنطقة الشرقية للضفة الغربية هو وحده الذي سيسمح بتجريد فعلي للكيان الفلسطيني من السلاح. وكما هو معلوم فقد شكل نزع السلاح شرطاً أساسياً من الشروط التي وضعتها إسرائيل من أجل الموافقة على "دولتين لشعبين".
- أضيف وأقول ما لم يكن في إمكان رئيس الحكومة قوله في أثناء زيارته لغور الأردن، أننا لا نطالب بترتيبات أمنية هناك، وإنما بالسيادة. وإذا ما تحققت السيادة سنحرص على الترتيبات الأمنية، وفي حال لم تتحقق لن تكون هناك ترتيبات أمنية ولا أمن.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.